وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

ينظم مخبر الصناعات التقليدية -جامعة الجزائر3-

بالتعاون مع

فرقة بحث التكوين الجامعي PRFU بعنوان: حوكمة الميزانية العامة في المؤسسات العمومية ودورها في ترشيد الانفاق العام في ظل إصلاح النظام الميزاناتي في الجزائر – مشروع العصرنة(MSB) – F01L02UN160320230020

الملتقى الدولي حول:

# حوكمة المالية العامة كآلية لتعزيز ودعم النمو الإحتوائي في الدول العربية

حضوري وبتقنية التحاضر عن بعد

| | |
|---|---|
| الرئيس الشرفي: | أ.د/مختار مزرق |
| المشرف العام : | د. سمير عز الدين |
| المنسق العام : | أ.د/ بن حمودة محبوب |
| رئيس الملتقى: | د/ أوعيل نعيمة |
| رئيس اللجنة العلمية : | د/ كرماني هدى |
| رئيس اللجنة التنظيمية : | د/ حسين زكريا |

## الديباجة:

الحوكمة كمصطلح يدأ في الظهور والانتشار في أواخر السبعينات من القرن الماضي، نتيجة القصور والتردي في تسيير شؤون الدولة والمجتمع وسوء إدارة ثروات المجتمع وتوزيعها ، ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحوكمة هي ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وتشمل آليات وإجراءات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية، كما أنهم يقومون بالوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم بالقرارات المتعلقة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي للبلد وعلاقتها بالاقتصادات الأخرى، ولها أبعاد قصوى على العدالة والفقر ونوعية الحياة. أما الحوكمة السياسية فهي عملية اتخاذ القرار لصياغة السياسات، بينما الحوكمة الإدارية فهي إرساء نظام تنفيذ تلك السياسات.

وتجمع حوكمة المالية العامة الجوانب الاقتصاية والسياسية والإدارية معا، فإدارة المال العام يتضمن عدة أنشطة عريضة، مثل: تحصيل الايرادات، وتوزيع الأموال المحصلة على مختلف الأنشطة، والمحاسبة على إنفاق الأموال المخصصة لتلك الأنشطة، حيث تعتبر الميزانية عبارة عن وثيقة من وثائق السياسات الخاصة بالحوكمة المركزية للدولة، وهي تمثل استجابة الحكومة لاحتياجات المواطنين وأولوياتهم، بعد أن تكون الحكومة قد حددت هذه الاحتياجات في أهداف سياساتها،

وتؤدي السياسة المالية دورا محوريا في تدعيم النمو الاحتوائي، حيث تعمل وفقا لخمسة أهداف رئيسية، أولا تدعيم الاستقرار الاقتصادى، إمداد الأفراد بالسلع والخدمات العامة، تصحيح اختلالات الأسواق، خفض الفقر، إعادة توزيع الدخل، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تعمل السياسة المالية فى تعزيز النمو سواء من خلال تصميم هيكل ضريبى يستهدف خفض التفاوت فى توزيع الدخول، أو الإنفاق الحكومى على الخدمات العامة (كالتعليم والصحة والبنية الأساسية) وسياسة التحويلات (العينية والنقدية)، ويعد الإنفاق الحكومى ببنوده المختلفة أداة محورية في تحقيق النمو الاحتوائي.

ويقصد بالنمو الاحتوائي وفقا لبنك التنمية الافريقية، هو النمو الاقتصادي، الذى ينتج عنه إمكانية وصول نطاق أوسع من الأفراد والمناطق أو الدول لفرص اقتصادية واجتماعية مستدامة، مع حماية الفئات الهشة Vulnerable Groups ،وأن يكون ذلك فى إطار بيئة تتصف بالعدالة والمساواة وتوافق الأغلبية السياسية.

## الإشكالية:

وانطلاقا من سياسات الإصلاح والعصرنة في إطار الحوكمة لمالية الدولة التي اعتمدتها الدول العربية وتقدمت فيها أشواطا بنسب متفاوتة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في إطار تعزيز النمو الاحتوائي، نطرح الإشكالية التالية:

**كيف تساهم حوكمة المالية العامة في دعم النمو الاحتوائي في الدول العربية؟ وما هي المعيقات والتحديات التي تواجهها؟**

**أهداف الملتقى:**

- ✓ تسليط الضوء على حوكمة المالية العامة ودورها في ترشيد سياسات الدولة في تسيير المال العام
- ✓ الالمام بمفهوم النمو الاحتوائي وارتباطه بالمالية العامة للدولة
- ✓ الربط بين النمو الاحتوائي وأهداف التنمية المستدامة
- ✓ العلاقة بين إصلاحات صندوق النقد الدولي وحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي.
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول المختلفة في حوكمة المالية العامة لدعم النمو الاحتوائي.

**المستهدفون:**

- ✓ الأساتذة والباحثين في مختلف الجامعات داخل وخارج الوطن.
- ✓ طلبة الدراسات العليا.
- ✓ المدراء والمسيرين في المؤسسات العمومية داخل وخارج الوطن
- ✓ الباحثين والمهتمين بهذا المجال

**محاور الملتقى:**

وللإحاطة بالموضوع من جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية نقترح المحاور التالية:

1. المقاربات النظرية في حوكمة المالية العامة
2. النمو الاحتوائي مفاهيم ومحددات.
3. سياسات اصلاح المالية العامة في الجزائر والدول العربية بين الواقع والمأمول.
4. دور التأطير القانوني في تحقيق حوكمة المالية العامة من خلال اصدار قوانين وتشريعات تعزز الحوكمة وتؤطر أساليب المسائلة والشفافية.
5. دور حوكمة المالية العامة في ترشيد الانفاق العام وتعزيز الإيرادات، من خلال قراءة لخطط الإصلاحات التي جاء بها صندوق النقد الدولي للمالية العامة لتعزيز النمو الاحتوائي.
6. النمو الاحتوائي من منظور الاقتصاد الاسلامي.
7. تقييم وقياس مدى احتواء الفقر والفئات الهشة من خلال حوكمة المالية العامة في الدول العربية، وتقييم الأداء الحكومي في تحقيق الشفافية والمساءلة على المال العام في الدول العربية.
8. تجارب دولية في تطبيق الحوكمة على المال العام لدعم النمو الاحتوائي.